



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قضايا

السياسة المغربية في إفريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية

د. خالد الشكراوي*



البنية التاريخية للعلاقات البينية المغربية-الإفريقية

يحتل التوجه الإفريقي مرتبة مهمة في الدبلوماسية المغربية، وذلك لعدة أسباب موضوعية وذاتية، أهمها: الوضع الجغرافي للمغرب كدولة إفريقية بالأساس، في أقصى الشمال الغربي لهذه القارة، بالإضافة للتشكيلات الاجتماعية والثقافية لعناصره السكانية، والتي فرضت الجانب الإفريقي أصلاً: الأمازيغي والزنجي، مع ما تواصل معه واختلط به من عناصر عربية ومسلمة قادمة من الجزيرة العربية وعمق الشرق الأوسط عبر مصر وعلى طول الشمال الإفريقي، ومتوسطة بكافة حضاراتها: الأندلسية وكذا الأوروبية في بعض الأحيان؛ مما جعل المجال المغربي، والمغرب عمومًا، من موريتانيا إلى ليبيا، مجال تشارك واختلاط للحضارات والثقافات والأجناس، وإن كان للانتماء الإفريقي نوع من الأولوية بحكم منطق الجغرافيا والتاريخ.

وبالنظر في الدبلوماسية الإفريقية للمغرب، نقول: إن الاهتمام كان مباشرًا وأساسيًا منذ الإعلان عن الاستقلال سنة 1956 إلى الآن، وإن تغيرت الأساليب والطرق، ارتباطًا بالعمق التاريخي للمغرب منذ بداية التاريخ إلى الآن، خاصة في المرحلة الإسلامية وحضور الكتابة التاريخية العربية؛ حيث كانت العلاقات الإنسانية والثقافية والسياسية والاقتصادية متميزة بن المغرب والممالك الإفريقية للعصر الوسيط والحديث: مملكة غانة ق 10-ق 12، ومملكة مالي ق 13-ق 14، ومملكة سنغاي ق 15-ق 16. هذه العلاقات التي استمرت إلى بداية حضور الاستعمار الفرنسي بالمغرب وغرب إفريقيا جنوب الصحراء. هذا، بالإضافة إلى أن أغلب السلالات الأسرية التي حكمت المغرب حتى الآن كانت أصولها من جنوب المملكة وفي الغالب من المناطق الصحراوية أو الحدودية مع الصحراء، ومن ذلك العلاقة العضوية بإفريقيا جنوب الصحراء.

مع المرحلة المعاصرة، وبعد الاستقلال عن الاستعمارين: الفرنسي والإسباني، سيستمر المغرب بشكل كبير في سياسته الإفريقية، وذلك عبر نطاقين: النطاق الحكومي بترسيم وزارة للشؤون الإفريقية على رأسها الدكتور عبد الكريم الخطيب(1)، في الحكومة السابعة لما بعد الاستقلال 2 يونيو/حزيران 1961-5 يناير/كانون الثاني 1963، وكان د. الخطيب مكلفًا بالعلاقة بين الملك والعديد من الحكومات وحركات التحرر الإفريقية. كما كانت لزعماء الحركة الوطنية المغربية وعلى رأسهم الراحل المهدي بن بركة اتصالات كبيرة وتنسيق دولي من أجل استقلال الدول الإفريقية وحريتها.

ففي 3-7 يناير/كانون الثاني 1961 عُقد مؤتمر بالدار البيضاء(2)، دعا إليه المغرب مجموعة من الزعامات الإفريقية والعربية ممن كانت محسوبة على التيار التقدمي؛ حيث بالإضافة إلى المضيف الملك محمد الخامس، حضر كل من الرئيس جمال عبد الناصر عن مصر، والرئيس كوامي نكروماه عن غانا وفرحة عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجزائر والرئيس موديبو كيتا عن مالي، والرئيس أحمد سيكو توري عن غينيا... (3)، وهو المؤتمر المسمى بمجموعة الدار البيضاء. كان المؤتمر يتجه إلى وضع استراتيجية موحدة من جهة، لمساعدة باقي حركات التحرر على الوصول إلى الاستقلال، ومن جهة أخرى استكمال الإعداد لمشروع الوحدة الإفريقية. شكّل مؤتمر الدار البيضاء 1961 لبنة أساس نحو المشروع الذي تم تأهيله سنة 1963 مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا بإثيوبيا(4).

بعد ذلك سيستمر المغرب في سياسته الإفريقية بالرغم من حصول العديد من المتغيرات، أهمها: فشل مجموعة الدار البيضاء في الاستمرار كقوة فاعلة في الساحة الإفريقية بسبب التصدع الداخلي ضمن المجموعة، وعود المغرب عن التوجهات التقدمية لينحاز إلى المواقف الغربية مقابل من اختار اليسار الموافق للاتحاد السوفيتي آنذاك، كما أن القوى الاستعمارية الأوروبية نجحت في فرض الأمر الواقع على القارة بسبب الارتباطات الاقتصادية والثقافية والأمنية التي

فرضها الاستعمار السابق على الدول المستقلة حديثاً. كل هذا إلى ما يضاف إليه من وضع داخلي بالمملكة المغربية طيلة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، والتي عُرفت بسنوات الرصاص؛ حيث بلغ الصراع أشده بين الملكية والقوى المحافظة من جهة والقوى التقدمية اليسارية والماركسية من جهة أخرى. الشيء الذي أثار سلباً على تعامل الدولة مع القارة الإفريقية، بتراجع بعض الاهتمام، والانصباب على معالجة الوضع الداخلي وتعزيز التعامل مع الغرب الأوروبي وأميركا والانفتاح على العالم العربي والإسلامي، ومحاولة وضع بعض من التوازن في العلاقات للمغرب بين الشرق والغرب.

وبالرغم من ذلك استمر المغرب يهتم بضرورة حضور القارة في سياسته الخارجية، خاصة أنه ظل طيلة الستينات من القرن الماضي في صراع مع إسبانيا تحت حكم الديكتاتور فرانكو من أجل تحرير ما تبقى من الأراضي المغربية تحت إمرة الاستعمار الإسباني سواء في شمال المملكة أو في جنوبها. وعليه، تم تحرير مدينة طرفاية في الجنوب على مشارف الصحراء سنة 1958 باتفاق بين الطرفين، وكنتيجة للحرب الدائرة من جهة أخرى حول مدينة ومركز سيدي إفني، والذي لم يتم تحريره إلا بعد ضغط دولي ومفاوضات أدت إلى استرجاع المغرب للمدينة سنة 1969؛ لتأتي قضية الصحراء سنة 1975، والتي بدأت المناورات حولها منذ 1961، مع تشكيل البوليساريو كحركة تحررية مدعومة من لدن العقيد القذافي أولاً. أدى استرجاع المغرب للصحراء بتعاون مع موريتانيا في البداية(5) إلى ظهور شرخ كبير في العلاقات المغربية الإفريقية بين مؤيد ومعارض للطرح المغربي، وصراعات قوية في المجال، أدت في النهاية إلى اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كعضو كامل العضوية(6)؛ الشيء الذي دفع بالمغرب إلى مغادرة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984. وهو ما مسّ في العمق العلاقات البينية المغربية-الإفريقية.

نهج المغرب بعد ذلك سياسة تعتمد تطوير العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بالاعتماد على التعاون الاقتصادي والثقافي أساساً مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط إفريقيا والمجالات المسلمة، والمنظمات الجهوية: المجموعة الاقتصادية والمالية لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والمالية لوسط إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء. لحد الآن للمغرب ما يفوق 478 معاهدة واتفاق تعاون مع غالبية الدول الإفريقية (حوالي 40 دولة من مجموع 54 دولة)، ويساهم المغرب بعدد من القوات العسكرية لحفظ الأمن تحت المظلة الأممية بعدد من المناطق الحساسة في سبع عمليات(7)، كأول دولة عربية من الشمال الإفريقي تساهم من حيث العدد والمهمات في قوات حفظ الأمن الأممية(8). كما يشكّل المغرب حالياً ثاني مستثمر اقتصادي داخلي بالسوق الإفريقية بعد جمهورية جنوب إفريقيا(9).

لماذا تنمية العلاقات الاقتصادية؟

حالياً ومنذ 1978، سيعمل المغرب على تطوير التعاون الاقتصادي جنوب/جنوب مع القارة؛ فهذه الأخيرة وفي زمن الأزمة الاقتصادية الأوروبية بالخصوص تحقق في المعدل نسب نمو تعادل 5 في المائة، كما تحتوي القارة على 30 في المائة من الاحتياطي العالمي للمعادن وضمنها 80 في المائة من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و12 في المائة من الاحتياطي العالمي للمحروقات، و42 في المائة من الاحتياطي العالمي للذهب الخام، و60 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، ومعها 18 في المائة مما يُستغل في الفلاحة، ولا يستعمل سوى 1 في المائة من الاستهلاك العالمي من الأسمدة بحساب 8 كلغ للهكتار الواحد، في حين أن المطلوب على الأقل هو 20 كلغ في الهكتار، ولإنتاج الجيد يجب تجاوز 40 كلغ، في الوقت الذي تستحوذ فيه القارة على 90 في المائة من الاحتياطي العالمي من الفوسفات، و80 في المائة منها توجد في المغرب(10). هذا في قارة تعاني من خطر الفقر والجوع وعدم الاستقرار.

لهذه الأسباب والإمكانات وغيرها من الإيجابيات التي تمنحها القارة، يتم تطوير الاستثمار المغربي في القارة، علمًا بأنه ما زال ضعيفًا جدًا بالمقارنة مع ما هو متاح، بحكم أنه لا يتجاوز 400 مليون دولار سنويًا، مع 300 مليون دولار في إطار المساعدة العمومية للتنمية، أي: مقدار 10 في المائة من مستوى تبادله التجاري مع القارة. ويبلغ حاليًا حجم التبادل البيني المغربي-الإفريقي حوالي 5 مليارات دولار، وهو ما يمكن تطويره بشكل ملحوظ.

هذا، ولا يشكّل التبادل الاقتصادي المغربي-الإفريقي سوى 10 في المائة من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي مع الخارج في انتظار التوقعات التي قد تصل إلى 20 في المائة سنة 2018. عمومًا، يعرف التبادل البيني الإفريقي ضعفًا شديدًا حيث لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع تجارته الخارجية، بنسبة أضعف بين دول المغرب العربي لا تتجاوز 3 في المائة.

ومع ذلك تبرز قطاعات اقتصادية يستثمر فيها المغرب إفريقيًا تتمثل في قطاع المعادن، البنوك، التأمين، الاتصالات، المنتجات الزراعية، البناء، المنشآت، المواصلات، الماء، الكهرباء، الموانئ.

وعليه، فالتوجه الاقتصادي نحو إفريقيا تمليه أسباب موضوعية بالأساس، بالضرورة تشترك مع السياسي في ما يخص عودة المغرب للكيان الإفريقي والعمل على بناء حضور متميز تمليه المصلحة المشتركة، وهو ما يجد قبولاً من لدن السوق الإفريقية؛ وذلك بالنظر إلى حجم المشاريع المشتركة التي أنجزت في بلدان القارة من لدن القطاع الخاص والعام المغربي في السنوات الأخيرة بالمساهمة أو الاقتناء: 21 بنكًا إفريقيًا، 4 شركات للاتصالات بالقارة، بما يقارب 30 مليون مستعمل للهاتف النقال، الحضور في 13 دولة في قطاع التأمين، الحضور في 6 دول في قطاع استخراج المعادن: الذهب والنحاس والكوبالت، إلى غير ذلك. عمومًا هناك 930 مقابلة مغربية حاضرة في السوق الإفريقية، وثلثا الاستثمارات الخارجية المغربية تتجه نحو القارة؛ مما يجعله أول مستثمر إفريقي في غرب ووسط القارة(11).

يندرج هذا الحضور الاقتصادي المغربي بالقارة في أفق بناء علاقات استراتيجية بينية إفريقية، من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثلاثية والتي تحاول في المستقبل القريب وأنيًا جعل المغرب مركز التقاء/محورًا للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين والشركاء العرب خاصة في بلدان الخليج، وربما أيضًا مع بعض الشركاء في الشرق الآسيوي. كما تتجه هذه السياسة إلى ملء الفراغ والضعف الذي تعرفه بنية التبادل بين الدول العربية بالشمال الإفريقي خاصة دول اتحاد المغرب العربي الجامد بفعل النزاع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء(12).

لذلك لا يشكّل هذا العمل أية تنافسية مع الجزائر مثلًا بحكم تكامل اقتصاد البلدين؛ حيث تعتمد الجزائر بنسبة 90 في المائة على تجارة واستخراج المحروقات؛ الشيء الذي لا يتوفر عليه المغرب. بل بالعكس بإمكان هذا النموذج من التعاون إن انفتح على الجزائر، افتراضيًا، أن يمثل قوة اقتصادية كبرى على الأقل لو تم التفكير في شراكة استراتيجية موضوعية بين هرم الاقتصاد في الجزائر (سونطراك للمحروقات) وهرم الاقتصاد في المغرب المكتب الشريف للفوسفات.

الإطار الجيوسياسي

طرحنا السياسة الإفريقية للمغرب، خاصة بعد الزيارات المطولة والمنتالية للعاهل المغربي إلى بلدان القارة، مرفقًا بقطاع الأعمال والخبرات المغربية، العديد من النقاش والتساؤلات. وإن بيئنا في بداية المقال أن العمل الإفريقي المغربي ما هو إلا

تتمتع لمسار تاريخي عميق في القدم، إلا أن الجديد فيه هو المنهج والرؤية الجديدة، بعيداً عن الصراعات الجهوية والتي لا يمكن تجاوزها؛ فالقول بغياب نظام القذافي عن المجال ومحاولة المغرب تعويض ذلك لا يتجاوب والمنطق، بحكم أن ليبيا لم تكن حاضرة اقتصادياً في القارة بقوة، إلا في ما يخص بعض الإتاوات للزعماء الأفارقة، وبعض الاستثمارات التي لم تُعطِ أكلها، عدا القول بضرورة ملء الفراغ لمكافحة عدم الاستقرار في الساحل والصحراء والذي ساهم فيه انهيار نظام العقيد بندفق الأسلحة على المجال وانتشار أوليته الإفريقية الإسلامية في بلدان الساحل؛ مما زاد من عدم استقرار دولة كمالى وأدى إلى تهديد أمن الجزائر وموريتانيا؛ الشيء الذي يتطلب تنسيقاً أمنياً بين دول المغرب بالضرورة لمجابهة الخطر. وعليه، فالحضور المغربي في مالي كتنتمى للعلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية ما هو إلا مساهمة في البحث عن أساليب لرأب الصدع في هذا البلد، لأن عدم أمنه هو من عدم أمن دول المغرب العربي ككلية، وفي هذا الإطار تنشط الوساطة المغربية بين حكومة باماكو والحركة الوطنية لتحرير أزواد الممثلة للطوارق (الأمازيغ بالأساس)، وفي هذا الإطار يمكن للمغرب بحكم عدم تورطه في الصراع الداخلي المالي، ونظراً للعلاقات التاريخية والاجتماعية مع أمازيغ مالي وساكنته الزنجية خاصة في ثنية نهر النيجر، وبالنظر للشراكة الدينية المذهبية، أن يكون المغرب وسيطاً مقبولاً من كل الأطراف للبحث عن أسلوب للمصالحة الوطنية بمالي.

وفي هذا النطاق يأتي الدور الديني؛ فكما هو معلوم تشترك دول المغرب بدون استثناء في تبعيتها للمذهب المالكي السني، والعقيدة الأشعرية، ومذهب الجنيدي، مع بعض الحضور لأقلية أباضية في كل من الجزائر وتونس وليبيا. ونظراً للتطورات التي عرفت مناطق الشمال الإفريقي خاصة ما مسها من ظهور الحركات الإسلامية متعددة المشارب، وتطور بعض الأحداث لظهور صراعات دموية بسبب ما يسمى في المنطقة بالإسلام السياسي، وتطور ذلك ليرتبط بالحركات الجهادية والتي أنتجت بلاد القاعدة في الغرب الإسلامي، وما حدث شمال مالي وما يحدث شمال نيجيريا، وعلى الحدود المالية الجزائرية الموريتانية، كلها أمور استدعت ضرورة الالتفات إلى تدبير الحقل الديني، وهو ما فرض نفسه أيضاً في كل من تونس وليبيا بعد تمظاهرات الربيع العربي. وفي هذا الإطار سعى المغرب إلى تقديم بعض الخبرة في شأن تدبير الحقل الديني العمومي (13)، وفي هذا تقارب كبير بحكم الشراكة المغاربية سابقة الذكر، وهي نفس الشراكة مع بلدان الساحل والصحراء التي تتبع نفس المذهب المالكي كدول المغرب، وهي شراكة تاريخية ترجع إلى أزيد من ثمانية قرون. ويمكن فهم هذه العلاقة لما للمغرب من مركزية في إنتاج المعرفة والخبرة في هذا النطاق ارتباطاً بتقاليد تاريخية أسس لها أولاً عبر جامعة القرويين إحدى أقدم الجامعات العربية الإسلامية مع الزيتونة والأزهر، مع الإشارة إلى اختصاص المغربية والتونسية بالمذهب المالكي، رغم تعثر الزيتونة بسبب السياسة العلمانية التي تبعتها تونس بعد الاستقلال. وثانياً: عبر النظام الملكي المغربي القائم على مبدأ إمارة المؤمنين، ليس من منظور تحكيمي وسلطوي بل من خلال منطق ووظيفة تحكيمية للوساطة وتأهيل وترتيب مجال أهل الحل والعقد. وإن رأى البعض في ذلك نوعاً من التبشير، فالمنطق يقول عكس ذلك لأن التبشير لا يتأتى في بلد الأصل كما هي الحال في الغرب والشمال الإفريقي. أما القول بأن العمل هو لمواجهة ما يُعتقد بأنه مد شيعي فالمسألة ما زالت لم تُطرح بحدّة، خاصة وأن ضمن المنطق المالكي المغربي موقع آل البيت محفوظ ومبجل كما هي الحال ضمنياً عند السنة لكن بدون تسييس ولا أدلجة؛ مما يجعل التشيع حاضراً ثقافياً وليس دينياً بينما حضوره قد يكون مهماً في الغرب الإفريقي عن طريق الجاليات اللبنانية، لكن لا نعتقد في حصول أي تنافس بين المذهبيين لا في المغرب ولا في الغرب الإفريقي.

عموماً، يبقى التحرك المغربي تجاه إفريقيا تلمية متطلبات اقتصادية آنية ملحة في ضل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا الشريك الأساس للقارة، كما تلمية مقتضيات ما يُسمى في المغرب بالعهد الجديد للملك محمد السادس المبني على المصالحة الوطنية، واستباق معالجة الأزمات بطرح الإصلاحات اللازمة، وتدبير التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق

إعادة تأهيل استراتيجيات الاقتصاد المغربي باعتماده على المقومات الذاتية والقارية الإفريقية، وثالثًا: الاهتمام بضرورة رجوع المغرب وإعادة اكتسابه وتملكه لإفريقيته ثقافيًا وإنسانيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بعيدًا عن إكراهات الأجندات السياسية والتنافسية المرتبطة بمخلفات الحرب الباردة، وأيضًا بمشكلة الصحراء في أفق الاتفاق حول حل سياسي مقبول بين مختلف الأطراف.

* د. خالد الشكراوي - باحث بمعهد الدراسات الإفريقية بالرباط

المراجع

- 1 - هو عبد الكريم الخطيب، 2008-1921، وُلد بمدينة الجديدة جنوب مدينة الدار البيضاء من أب جزائري وأم مغربية، لعب دورًا كبيرًا في الحياة السياسية المغربية أيام الحركة الوطنية من أجل الاستقلال وبعده، وكان مقرَّبًا من القصر الملكي، كطبيب جراح خاص للملك ووسيط في العلاقات السياسية بين القصر والحركات التحررية الإفريقية والعديد من زعامات الاستقلال بالقارة والعالم العربي. كان صديقًا للراحل نيلسون مانديلا، كما لعب دورًا كبيرًا في تأهيل الحركة الإسلامية المغربية.
- 2 - Ahmed Balafrej, « La charte de Casablanca et l'unité africaine », le Monde Diplomatique, juin 1962
- 3 - بالإضافة إلى من ذكر، حضر مؤتمر الدار البيضاء: عبد القادر علام ممثلًا شخصيًا عن ملك ليبيا إدريس الأول، كما غاب عن اللقاء الوزير الأول للكونغو باتريس لوموبا والذي تم اعتقاله ببلده في تلك الأثناء وتم الانقلاب عليه واعتُقل بعد أسبوعين من المؤتمر.
- 4 - Abdelkhalq Berramdane, Le Maroc et l'Occident: 1800-1974, KARTHALA Editions, Paris 1987, pp. 145-161
- 5 - استُرْجعت الصحراء سويًا من لدن المغرب وموريتانيا وتم تقسيمها بين الطرفين، وبعد انسحاب موريتانيا من المجال بسبب ثقل الحرب مع البوليساريو والضغط الليبي والجزائري وحدث تغيير في هرم السلطة بنواكشوط سنة 1979.
- 6 - http://au.int/en/member_states/countryprofiles
- 7 - <http://www.un.org/en/peacekeeping/>
- 8 - ينظر الجدول المرفق.
- 9 - <http://www.fidarocgt.com/Regards/regards0513.pdf>
- 10 - <http://www.ocpgroup.ma>
- 11 - http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/maroc-le-nouvel-age-d-or-des-phosphates_1072371.html
- 12 - <http://www.leseco.ma/images/stories/1089/afrique-dossier.pdf>
- 13 - http://www.elwatan.com/contributions/1-algerie-1-afrique-et-le-maroc-06-04-2014-252091_120.php
- 13 - هناك حاليًا تعاون للمغرب في هذا الشأن مع دول ثلاث ويطلب منها، هي: تونس، وليبيا، ومالي.

الملحق: جدول لبعض المصطلحات والتواريخ

ONUC (United Nations Operation UN in Congo)	July 1960 - June 1964	Africa
UNOSOM I (Operation United Nations Operation in Somalia I)	April 1992 - March 1993	Africa
UNOSOM II Operation United Nations Operation in Somalia I)	March 1993 - March 1995	Africa
UNAVEM II (Mission United Nations Verification Angola II)	May 1991 - February 1995	Africa
UNAVEM III (Mission United Nations Verification Angola III)	February 1995-June 1997	Africa

(Mission of the Organization of UN Republic Democratic Republic of Congo)	Since November 1999	Africa Current Operations
UNOCI United Nations Operation Ivory Coast	Since April 2004	Africa Current Operations

انتهى